ولاية التجارة كذا في الهداية ويجب في عروض تجارة بلغت
صفة عرض نصاب ورق وهو مايتا درهم او ذهب وهو عشرون
مثقالا لربع العشر فان مالك اذا باعها زكى لحول واحد
وان مضى عليها في ملكه احوال وكذا الخلاف في الدين لو قبضه
بعد احوال ونقصان النصاب في اثنا الحول لا يضر اي لا يمنع
الوجوب ان كمل النصاب في طرفيه اي في اول الحول واخره
مطلقا سواء كان نصاب السوايم او الذهب او الفضة او مال
التجارة وقال الشافعي كمال نصاب السوايم من ابتداء الحول
الى انتهايه شرط وفي التجارة مال التجارة يعتبر التمام في ه
احزه لاهر كذا في الكافي وفي المصفى يعتبر التمام من اول
ويضم قيمة العروض التي للتجارة الى الثمنين اي الى الذهب
والفضة وانما قيدنا العروض للتجارة لانها اذا لم تكن ه
للتجارة وعنده مال لا يبلغ نصابا لا تضم العروض لتكميل
النصاب فلا زكاة عليه ويضم الذهب الى الفضة قيمة اي من
جهة القيمة وقال الشافعي لا يضم ثم الضم باعتبار القيمة عند
ابي حنيفة وبالاجزاء عندهما حتى لو ملك مايتي درهم وخمسة دنانير قيمتها
مايتا درهم تجب الزكاة عنده خلافا لهما ولو ملك مايتي درهم وعشرة
دنانير او مايتي درهم وخمسين درهما وخمسة دنانير وخمسة عشر دينارا او خمسين
درهما يضم اجماعا ولا يظهر الاختلاف عند تكامل الاجزاء من كل واحد منهما
قيمة احدهما بزاد قيمة الاخر فحينئذ فيكمل بالكمل ما انتقص قيمته بما
ازداد فيجب الزكاة بالاتفاق وانما يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء
باب العاشر هو من نصبه الامام على الطريق
لاخذ الصدقات من التجار وبأن التجار به من الفصوص وكما
باخذ العاشر صدقات الاموال الظاهرة باخذ الاموال
الباطنة التي تكون مع التجار لانها تضيء ظاهرة بالخروج الى

النسائي فمن قال من التجار الذي يمرون عليه لم يتم الحول علي
المال الذي في يده او علي دين يحيط بالي او قال ادبت زكاة
هذا المال انا الى الفقراء في المصر او قال اديت زكاة هذا المال
الى عاشر اخر وفي تلك السنة عاشرا اخر ايضا وحلف صدق
متعلق بالجميع وهو في موضع الحال او عطف على قال لهذا اذا خرج
البراءة وهو حظ الابرار وان لم يخرجها لا يصدق وفي الجامع الصغير
لا يشترط اخراجها وهو الصحيح وعن ابي يوسف انه لا يشترط ه
التحليف لم يكن كذلك لا يصدق الا في السوايم وفي فقه نفسه
اي يصدق في جميع الصور الا في هذه الصورة وهي اذا قال
دفعت انا الى الفقراء فانه لا يصدق وان حلف وقال الشافعي
يصدق وفيما صدق المسلم من الصور المذكورة صدق الذمي والحربي
في شيء من ذلك الا في ام ولده اي في جارية تعلق بها ام ولد ذمي فيصدق
لان كونه حربيا لا ينافي الاستيلاد واخذ العاشر منا اي
من المسلم ربع العشر واخذ من الذمي نصفه وهو نصف العشر
واخذ الحربي العشر بشرط نصاب وبشرط اخذهم
منا هذا الكلام قبل اللام والنشر المرتب فقوله بشرط نصاب
متعلق بقوله واخذ منا ومن الذمي وقوله واخذهم منا يتعلق
بقوله ومن الحربي اي ياخذ العشر بشرط اخذهم العشر منا
حتى لو مر حربي بخمسين درهما او بمائتي درهم لم يوخذ منهم شيء الا
ان ياخذ وا منا من مثلها وفي كتاب الزكاة لا يوخذ من القليل
وان اخذ وا منا من مثله وان مر بنصاب ولم يعلم كم ياخذون
منا يوخذ منذ العشر وان علم انهم ياخذون منا ربع عشر او نصف
عشر ياخذ بقدره وان كانوا ياخذون الكل لا ناخذ الكل وان
لم ياخذ وا منا اصلا فلا ناخذ منهم ولم يقدر بشيء محدود
اي لو مر حربي على عاشر قدره ثم مر مرة اخرى لم يعشر حتى
يحول الحول وان عشر فرجع الى دار الحرب ثم خرج من ساعته